



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

التقرير المرحلي الأول حول أداء وسائل الإعلام خلال المرحلة الأولى من الاستفتاء الدستوري ٢٠١٣

٢٥ أكتوبر - ٤ ديسمبر ٢٠١٣

هذا المشروع بدعم من



السياق العام

في مناخ يتسم بقدر كبير من التخبط والغموض الذي أحاط بمهمتها، فضلاً عن التحديات التي واجهتها، عملت لجنة الخمسين من أجل إخراج دستور يُفترض أن يُعبر عن توافق مجتمعي واسع، في وقت تعيش فيه البلاد حالة من الاستقطاب الحاد والنزوع إلى العنف، والميل إلى إقصاء فصائل سياسي بعينه، يُعتبر ما حدث في الثالث من يوليو - بما في ذلك تعطيل دستور ٢٠١٢ - خروجاً على الشرعية.

وفي خضم هذا المناخ، أُثير جدل واسع حول صلاحيات اللجنة وحدود دورها، خاصةً أن خارطة الطريق، كانت تؤول إلى تشكيل لجنة ضيقة تضم عشرة من أساتذة القانون الدستوري ورجال القضاء، يُناط بهم إعداد مسودة التعديلات المقترحة على الدستور المُعطل. ورغم أن التكاليف المُعلن للجنة الخمسين كان يقتضي أن ينطلق عملها من مشروع التعديلات الذي انتهت إليه لجنة العشرة، فإن لجنة الخمسين انحازت عملياً إلى التحرر مما انتهت إليه لجنة العشرة، وبدا أنها تُمارس عملها من نقطة الصفر، تلبيةً للتطلعات التي كانت تُلح على صياغة دستور جديد وإسقاط دستور ٢٠١٢، الذي انفردت بوضعه فصائل الإسلام السياسي.

وبين أوجه الغموض والتخبط، لم يكن محسوماً ما إذا كان للجنة العشرة دور في المصادقة على النص النهائي الذي ستصل إليه لجنة الخمسين، غير أن لجنة الخمسين إمعاناً في تأكيد استقلاليتها حسمت بنفسها الأمر ومنحت نفسها سلطة التصديق على المسودة النهائية قبل إحالتها لرئيس الجمهورية المؤقت.

ومع أن تشكيل اللجنة كان يَرَجَّح كفة ما يُسمى بالقوى المدنية داخل لجنة الخمسين، غير أن قدرًا كبيراً من المخاوف والشكوك قد أُثيرت طيلة فترة عمل اللجنة حول الحدود التي ستذهب إليها في تأكيد مدنية الدولة، وإحداثا قطيعة فعلية، ليس فقط مع مقومات الدولة الدينية التي تم تكريسها في دستور ٢٠١٢، بل أيضاً مع أي نصوص تكرر نفوذ الدولة البوليسية، وتمنح امتيازات استثنائية للمؤسسة العسكرية. وقد انطلقت هذه المخاوف؛ مما باتت تتمتع به مؤسسات الدولة العميقة من نفوذ سياسي فعلي، وعلى الأخص أجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية التي لعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وحظت بتفويض شعبي مفتوح للتصدي لهم ولأنصارهم من فصائل الإسلام السياسي.

عزز هذه المخاوف تمسك المؤسسة العسكرية بالامتيازات الاستثنائية التي منحها لها دستور ٢٠١٢، بل واستثمار الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد في تمرير نص انتقالي يرهن حق رئيس الجمهورية في اختيار وزير الدفاع بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فضلاً عن التشبث بنص يمنح القضاء العسكري صلاحية محاكمة المدنيين أمامه في قضايا مُتعددة.

وعلى الرغم من أن الأحزاب ذات المرجعية الدينية كان تمثيلها محدوداً داخل لجنة الخمسين، فإن نفوذها السياسي في الشارع من جهة، وفرص تنسيق مواقفها مع ممثلي الأُهر من جهة أخرى، أملت بدورها مخاوف عديدة من خضوع اللجنة لضغوط وموانع سياسية تقود إلى ترضيتها بصورة أو أخرى، وعزز من هذه المخاوف أن سلطات الحكم الانتقالي مالت منذ اللحظة الأولى لإمساكها بزمام الأمور لترضية التيارات السلفية، وهو ما تبدي من خلال خارطة الطريق والإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت، وحمل في طياته انحيازاً لتعديل الدستور الذي شاركت في صياغته هذه التيارات وليس إسقاطه، بل أن الإعلان الدستوري انحاز أيضاً لأن يضع في صدارة نصوصه التفسير المُعتمَد في دستور ٢٠١٢ للمادة ٢١٩ حول تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية.

دفعت تلك المخاوف مُجتمعة بتمثلي بعض التيارات المدنية في مناسبات عدة للإعراب عن مخاوفهم مما قد

ينتهي إليه المسار الدستوري، من إصدار وثيقة دستورية تُوهم بالنشوة على الرغم من التقدم المُجزي الذي أحرزته تلك الوثيقة -مُقارنةً بأي دساتير سابقة- فيما يتعلق بضمانات الحقوق والحريات العامة على وجه الخصوص. وقد دعا ذلك البعض إلى تبني أطروحات تُطالب بإعادة النظر في المسار الدستوري، بما في ذلك الرجوع إلى دستور ١٩٧١، أخذًا في الاعتبار تلك المخاوف وطبيعة المناخ السياسي الذي يسوده الاستقطاب الحاد، ويفسح فيه المجال من قِبَل خصوم نظام الإخوان ومُناصريه على حد سواء إلى عسكرة الصراع وتغليب العنف على أية مُعالجات سياسية، تمهيدًا للقبول بتعزيز مُرتكزات الدولة الأمنية.

ويُمكن القول أن هذه المخاوف قد عززها أن أداء اللجنة اتسم بقدر كبير من عدم الشفافية، حيث تعذر على الرأي العام متابعة جلسات اللجان الفرعية، الأمر الذي دعم الشكوك حول ضغوط تُمارس في الخفاء لا يكفي لتبديدها إعلان رئيس اللجنة أن مؤسسة الرئاسة أو المؤسسة العسكرية لم يتدخل قط في عمل اللجنة.

وربما فاقم من الانطباعات السلبية على عمل اللجنة في هذا السياق ما يُمكن وصفه بإضافات الساعات الأخيرة قبل الإقرار النهائي للوثيقة الدستورية، والتي شهدت الزج بنصوص إضافية من شأنها تعزيز الدولة البوليسية باسم مُكافحة الإرهاب، في الوقت الذي جرت فيه ترضية القوى السلفية ومؤسسة الأزهر بالاستعاضة عن المادة ٢١٩ من دستور ٢٠١٢ بإضافة فقرة في الديباجة ترهن تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية بمُجمل أحكام المحكمة الدستورية العليا، فضلًا عن الاستجابة لضغوط الأزهر والقوى السلفية لاستبعاد أي تعريف لهوية الدولة باعتبارها دولة مدنية واستبدالها بتعبير "دولة حُكمها مدني"، غير أن هذا التعبير الأخير قد جرى تحويله ليُصبح "حكومتها مدنية". وفي غياب الشفافية فقد جاز لبعض المُراقبين أو حتى لبعض أعضاء اللجنة الإشارة بأصابع الاتهام لرئيس اللجنة وتحميله المسؤولية عن التلاعب بالصياغات التي انتهت إليها التصويت النهائي لأعضاء اللجنة.

التقرير المرحلي الأول حول أداء وسائل الإعلام:

يمكن تقسيم عملية تعديل الدستور والاستفتاء عليه إلى ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة الأولى تبدأ منذ تشكيل لجنة الخمسين وبدء عملها رسميًا على التعديلات الدستورية وحتى مرحلة تسليم المسودة المقترحة لرئيس الجمهورية وانتهاء عمل اللجنة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحوار المجتمعي (الدعائية) والتي يتولى فيها الإعلام العبء الأكبر في شرح مواد الدستور وإدارة الحوار بين وجهات النظر المختلفة حولها، وتنتهي هذه الفترة ليلة الاقتراع على الدستور. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاقتراع والنتائج وتبدأ هذه المرحلة من ليلة الصمت الانتخابي قبيل الاقتراع وحتى انتهاء عمليات التصويت والفرز والطعون وصولًا إلى إعلان النتيجة النهائية للاستفتاء.

ووفقًا لهذا التقسيم بدأ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان^١ -من خلال مرصده الإعلامي^٢ -مشروعه

^١ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحفية، ودعوية عبر توظيف مختلف الأليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب ودوريات تناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

^٢ بدأ المركز الاهتمام بالمرصد الإعلامي عام ٢٠٠٥، حيث اضطلع بمراقبة أداء وسائل الإعلام المصرية إبان فترة الانتخابات البرلمانية، وكذا أعد دراسة رصدية حول الإعلام والانتخابات البرلمانية في يناير ٢٠٠٦. قدم المرصد الإعلامي بالمركز في يونيو ٢٠٠٩ بإعداد تقرير حول تغطية وسائل الإعلام العربية والسودانية للصراع في دارفور. وفي ٢٠١٠ قدم المرصد تقرير حول التغطية الإعلامية المصرية للانتخابات البرلمانية ٢٠١٠. وآخر حول الأداء الإعلامي أثناء الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ كما أصدر المرصد ثلاثة تقارير مرحلية حول الأداء الإعلامي أثناء فترات الدعائية، الاقتراع، وإعادة الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢. وكذا اضطلع المرصد بمراقبة التغطية الإعلامية لعملية الاستفتاء على دستور ٢٠١٢. للإطلاع على هذه التقارير راجع

الجديد لرصد أداء وسائل الإعلام إزاء عملية تعديل الدستور بمراحلها الثلاثة، ملتزمًا بمنهجيته في قياس درجات المهنية والموضوعية في التغطية، معتمدًا على عمليات المراقبة اليومية لفترات ذروة المتابعة^٣ لـ ٢٠ وسيلة إعلامية متنوعة،^٤ بالاستعانة بفريق من الراصدین المدربين على عمليات الرصد الكمي والكيفي وتحليل المحتوى، وذلك للخروج بنتائج علمية موثقة تعكس انحيازات وسائل الإعلام الايجابية والسلبية إزاء كافة الأطراف المعنية بقضية الاستفتاء، بما في ذلك المُشاهد الذي يفترض أن يكون انحياز وسائل الإعلام له وحده.

الجدير بالذكر أن ثمة مشكلة تتعلق بغياب التنوع المطلوب في الوسائل الإعلامية المصرية –الأمر الذي انعكس بالضرورة في مراعاة عنصر التنوع في عينة الرصد– وذلك بعدما تم إغلاق عدد من القنوات التابعة للتيار الإسلامي^٥ والمؤيدة لدستور ٢٠١٢ والرافضة للدستور المقرر الاستفتاء عليه، الأمر الذي جعل العينة غير متوازنة ولا تعكس التنوع الموجود في المجتمع.

يتناول هذا التقرير المرهلي ملخص تقييم عمليات الرصد للوسائل الإعلامية محل المراقبة اليومية خلال المرحلة الأولى من عملية الاستفتاء في الفترة من ٢٥ أكتوبر (بدء عمل لجنة الخمسين) وحتى ٤ ديسمبر ٢٠١٣ (انتهاء عمل اللجنة)، وهذه الوسائل الإعلامية هي:

- الصحف (٧ صحف): الأهرام، الجمهورية، الوفد، الحرية والعدالة، المصري اليوم، الشروق، الوطن.
- القنوات التلفزيونية (٨ قنوات): الفضائية المصرية، النيل للأخبار، ONTV، CBC، الحياة، النهار، MBC مصر، الجزيرة مباشر مصر.
- الإذاعات (٥ إذاعات): راديو مصر، ٩٠:٩٠، راديو هيتس، نجوم أف أم، إذاعة القرآن الكريم.

السياق العام المشار إليه سلفًا والذي قطعًا نال اهتمام إعلامي واسع، فكان له تأثير واضح في تغيير لغة الخطاب الإعلامي، والكشف عن مواقف الوسائل الإعلامية إزاء الدستور. فمن النقاش حول مواد الهوية إلى الخلاف بين الهيئات القضائية، والتسريبات حول "صفقة" تحصين المحامين، وصولًا إلى مواد الجيش وصلاحيات وزير الدفاع والمحاكمات العسكرية للمدنيين، تنوعت مواقف وسائل الإعلام ما بين مؤيد ومعارض واختلفت انحيازاتها، كما أن صدور قانون التظاهر والاحتجاجات والمظاهرات التي خرجت منددة بصدوره، وموقف بعض أعضاء لجنة الخمسين منها، كان له بالغ الأثر في تغيير موقف بعض الإعلاميين من لجنة الخمسين ككل، ومن الأعضاء المتضامين مع المتظاهرين بشكل خاص كما سيعرض التقرير.

الموقع الإلكتروني لمركز القاهرة: www.cihrs.org

^٣ تحدد بحوث المشاهدة فترات ذروة الاطلاع والمشاهدة في مصر، للقنوات التلفزيونية من ٧ مساء وحتى ١ بعد منتصف الليل، وللإذاعات من ٣ عصرًا وحتى ٧ مساءً، أما بالنسبة للصحف فاعتمد التقرير على الطبعة الثانية.

^٤ تمت عملية اختيار الوسائل الإعلامية محل الرصد في ضوء ثلاث عوامل رئيسية هي: معدلات المشاهدة، التنوع والتعبير عن كافة التوجهات في المجتمع، تمثيل مختلف أنماط الملكية لوسائل الإعلام.

^٥ لمزيد من المعلومات أنظر بيان لعدد من المنظمات الحقوقية، بعنوان "إغلاق وسائل الإعلام الإسلامية والقبض على بعض العاملين فيها انتهاك واضح لحرية الإعلام على الرابط التالي: <http://www.cihrs.org/?p=6910>

أهم المؤشرات حول الأداء الإعلامي خلال المرحلة الأولى من الاستفتاء:

من الصعب الجمع بين كل وسائل الإعلام محل الرصد في اتجاهات أو مواقف موحدة، فرغم وجود توجه إعلامي عام يميل لدعم لجنة الخمسين وتعديلاتها من جهة، والهجوم الضاري على تيار الإسلام السياسي بكل روافده من جهة أخرى، إلا أن كل وسيلة إعلامية كان لها ما يميزها من مواقف وتحيزات تجاه أطراف بعينها، ناهيك عن خصوصية نتائج الرصد الخاصة بقناة الجزيرة مباشر مصر وجريدة الحرية والعدالة التي ربما جاءت على عكس التوجه العام المشار إليه أعلاه، فمن جانبها استعانت الجزيرة بكل المصادر والأطراف على اختلاف توجهاتها وموقفها من تنظيم الإخوان المسلمين (بما في ذلك حزب الوفد وأعضاء حركة تمرد وحركة ٦ إبريل وغيرهم) كلما كانت مواقفهم منتقدة لأحد مواد الدستور (خاصةً مادة المحاكمات العسكرية وإلغاء مجلس الشورى ونسبتي العمال والفلاحين).^٦ كما انتقدت الجزيرة مواد الهوية وموقف حزب النور منها، وتراجعته عن المادة ٢١٩.^٧

وبناءً عليه سوف يحاول هذا التقرير المرحلي عرض المؤشرات العامة الجامعة بين بعض وسائل الإعلام، مُلقياً الضوء أيضاً على خصوصية بعض الوسائل الإعلامية التي ربما استخدمت أساليب مختلفة في التعبير عن مواقفها. مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الوسائل الإعلامية محل الرصد كانت لها مواقف واضحة ومعلنة،^٨ لا تحتاج لأي استنتاج أو جهد في التحليل، إذ لم يلتزم أيًا منها المنطقة المتوسطة المحايدة، أو حاول عرض مختلف التوجهات والرؤى، فوسائل الإعلام إما روجت للدستور وبالغت في وصفه، بل وطالبت بالتصويت عليه بـ (نعم) قبل حتى الانتهاء من إعداد مسودته النهائية،^٩ أو حكمت عليه وعلى واضعيه بفقدان الشرعية.^{١٠}

وفيما يلي أبرز المؤشرات حول أداء وسائل الإعلام محل الرصد:

– تبين اهتمام وسائل الإعلام بقضية التعديلات الدستورية خلال فترة الرصد:

جاءت الصحف في المرتبة الأولى من حيث معدل الاهتمام بقضية التعديلات الدستورية وأعمال لجنة الخمسين، يلها القنوات التلفزيونية، بينما جاءت الإذاعات في ذيل القائمة، حيث بدأ اهتمامها بقضية الدستور متأخرًا (منتصف نوفمبر) وبشكل أقل من الصحف والقنوات، مقتصرًا إلى حد كبير على نشرات الأخبار والإعلانات، مع ضرورة الإشارة إلى أن إذاعة القرآن الكريم لم تتطرق خلال مدة الرصد لقضية الدستور بأي شكل، وهو أمر يختلف تمامًا عن أدائها في استفتاء ٢٠١٢. بينما تعتبر إذاعة راديو "هيتس" الأقل اهتمامًا بقضية الاستفتاء بين كل الوسائل الإعلامية محل الرصد.

أما على مستوى أنماط الملكية فقد جاء معدل الاهتمام متساوي تقريبًا بين الإعلام الخاص والإعلام المملوك الدولة،^{١١} بينما على مستوى الإعلام الحزبي، تراجع اهتمام صحيفة الحرية والعدالة بقضية الدستور مقارنةً

^٦ راجع حلقة برنامج مصر بين طريقتين ٢٢ نوفمبر، وبرنامج أسأل حلقة ٢٦ نوفمبر، وبرنامج سكرتير التحرير حلقة ٢١ نوفمبر.

^٧ راجع قناة الجزيرة، برنامج مصر بين طريقتين، حلقة ١١ نوفمبر.

^٨ يشدد هذا التقرير على أن تبنى وسائل الإعلام الخاصة والحزبية لموقف محدد أو إعلان انحيازها لصالح تيار أو توجه معين، هو أمر مقبول في بيئة إعلامية تتمتع بالتنوع والتعدد، وتحظى بالفرص المتساوية في الوصول للجمهور، أما اختلال التوازن في البيئة الإعلامية يخل بمبدأ التوازن في المادة الإعلامية الموجبة للجمهور، ويضع الوسائل الإعلامية التي تصفح عن مواقفها تحت شبه الحملات التوجيهية. كما يشدد التقرير على أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة تظل بعيدة عن هذه القاعدة، فهي ملزمة بالتعبير عن جميع فئات الشعب وتنوعاته، دون أن تتبنى وجه نظر أحد أطرافه أو تدعم مواقف بعض قطاعاته، حتى وإن كانت هذه القطاعات هي الأغلبية.

^٩ كان هذا الأمر محل انتقاد بعض ضيوف الوسائل الإعلامية وكتاب مقالاتها، ففي ٢٣ نوفمبر تنطرق الضيف رافت فودة للحديث عن الإعلانات التي تعرض على قناة الفضائية المصرية بخصوص الدستور، موجها سؤالاً لوزيرة الإعلام كيف تضمن إذا كان سيحقق أهداف الثورة أو لا؟ وقد برر المذيع الأمر بأن (ده إعلان وبيتداع في كل القنوات) فرد الضيف: أه بس ده التلفزيون المصري ملك الشعب كله. ليستكمل المذيع: دي إعلانات مدفوعة الأجر، فسأله الضيف: مين الجهة اللي دفعت، دي تبقى كارثة لو مش عرفيناها، فطلب المذيع رد من القسم الاقتصادي لأنه لا يعلم الجهة. وانتهت الحلقة ولم يتم التوصل لممول الإعلان.

^{١٠} يقصد هنا قناة الجزيرة مباشر مصر وجريدة الحرية والعدالة، حيث اهتمتا بالظن على شرعية اللجنة ومن ثم دستورهما أكثر من الاهتمام بمواد الدستور.

^{١١} كان اهتمام قناة الفضائية المصرية بقضية الدستور مكثف وتكرر منذ بداية فترة الرصد، إذ تعد من أكثر القنوات التلفزيونية اهتمامًا بقضية الدستور.

بصحيفة الوفد، حيث تعمدت جريدة الحرية والعدالة تجاهل أخبار لجنة الخمسين وعملية صياغة الدستور حتى منتصف نوفمبر تقريباً، ثم بدأ اهتمامها بقضايا الدستور ينصب على الطعن في مشروعية اللجنة والدستور الصادر عنها والإساءة لأعضائها،^{١٢} ونادراً ما انخرطت الجريدة في النقاش حول المواد محل التعديل، مقتصرةً في أخبارها على مواد الهوية والمواد المتعلقة بالشريعة الإسلامية، مستخدمةً الخطاب الديني للطعن على أعمال اللجنة التي تستهدف المساس بالشريعة والنيل من الهوية الإسلامية للدولة على حد وصفها.^{١٣} ومن الجدير بالذكر أن الجريدة كان لها مواقف واضحة من المواد الخلافية محل النقاش خلال فترة الرصد، حيث رفضت إلغاء نسبة الفلاحين والعمال،^{١٤} ورفضت "الكوتة" للمرأة والأقباط،^{١٥} ناهيك عن رفض كافة المواد المتعلقة بتحسين وزير الدفاع،^{١٦} وقد كان من المثير للانتباه هجوم الجريدة على مادة المحاكمات العسكرية على اعتبارها تمنح العسكر سلطة أعلى من القضاء المدني،^{١٧} وكذا ما نشيت الجريدة الرئيسي في ٢٥ نوفمبر (الخمسينية تنقلب على مدنية الدولة وتسعى لعسكرة دستور الانقلاب). ومع قرب موعد تسليم مسودة الدستور المعدل لرئيس الجمهورية بدأت الجريدة حملتها ضد المسودة وعملية الاستفتاء، وذلك من خلال تكثيف المادة الإعلامية الخاصة بالطعن على الاستفتاء والحشد ضده في أعداد ١ و٢ و٣ ديسمبر.^{١٨}

على الجانب الآخر تركز جريدة الوفد على إبراز موقف الحزب أو رئيسه من اللجنة من جهة، والهجوم الضاري على ممثل حزب النور من جهة أخرى.^{١٩} وبشكل عام تحرص الجريدة على التأكيد على نجاح اللجنة في وضع تعديلات دستورية قيمة،^{٢٠} إذ لم يرد انتقاد لمواد الدستور على صفحات جريدة الوفد، باستثناء مواد حرية الصحافة والإعلام التي نالت هجومًا شرسًا من كاتب المقالات بالجريدة علاء العربي،^{٢١} وبعض المصادر في صفحة التحقيقات،^{٢٢} بينما ركزت الجريدة على مواد نظام الحكم والمواد الخاصة بـ"الكوتة" وإلغاء نسبة العمال

^{١٢} وصفت الجريدة لجنة الخمسين بد خمسينية الانقلاب (٨.١٠.٢٠٠٢٤ نوفمبر)، تزنية الانقلاب (١٣ نوفمبر)، لجنة تليفق الدستور، ولجنة طبع الدستور (٢٨ نوفمبر)، لجنة انقلابية يسيطر عليها العلمانيون (٢٠ نوفمبر)، وأخيرا لجنة باطلة غير مؤهلة (٢٤ نوفمبر).

^{١٣} من أمثلة هذه العناوين: خمسينية الانقلاب تقترح النص على تحديد النسل في الدستور المعدل (٨ نوفمبر)، خمسينية الانقلاب تستحدث مواد تهدد الهوية الإسلامية لمصر (٢٠ نوفمبر، صفحة ٦)، الكوتة تقسم مصر طائفيًا وعنصريًا (٢٣ نوفمبر)، وفي عدد ٤ ديسمبر جاء في نص الخبر الخاص بتصريحات خالد محمد القيادي بحزب الحرية والعدالة (صفحة ٣) أن: المادة ٩ في دستور انقلابيين تسمح للمرأة المسلمة بالزواج من غير المسلمين، المادة ١٦ تسمح بزواج المثليين والمساواة بين الرجل والمرأة في الموارث وغيرها مما يخالف الشريعة الإسلامية

^{١٤} على سبيل المثال لا الحصر: وصفت الجريدة يوم إقرار المادة باليوم الأسود في خبر بعنوان "اتحاد العمال يعلن الحرب على حكومة الانقلاب" في عدد ٢٤ نوفمبر.

^{١٥} كان للجريدة في مقالها وأخبارها موقف حاد رفض لكوتة الأقباط والمرأة على اعتبارهما وسيلة لتفتيت الدولة وتهديد لكيان المجتمع، راجع عدد ٢٣ و٢٧ نوفمبر.

^{١٦} على سبيل المثال لا الحصر، راجع تحقيق على صفحة كاملة في عدد ٢٥ نوفمبر بعنوان "الخمسينية تنقلب على مدنية الدولة وتسعى لعسكرة دستور الانقلاب" والذي تناول مجموعة من العناوين الفرعية مثل تحسين وزير الدفاع بدعة، بقاء وزير الدفاع فترتين يجعله أقوى من رئيس الجمهورية".

^{١٧} جريدة الحرية والعدالة، الصفحة الأولى، عدد ٢٥ نوفمبر. راجع أيضا: حلقة برنامج مصريين طريقتين على قناة الجزيرة مباشر مصر بتاريخ ٢٢ نوفمبر.

^{١٨} في ٢ ديسمبر بدأت حملة الجريدة للحشد ضد الدستور في صفحة ٣ بمجموعة عناوين منها: "المشاركة في الاستفتاء على دستور الانقلاب سيكون تبيداً لقوة الثورة وانحرافها عن مسارها"، "الحملة هدفها الدفاع عن دستور الشعب وملاحقة دستور الانقلابيين قانونياً"، "لجنة الخمسين الانقلابية باطلة وغير مُعترف بها وكل ما نتج عنها باطل"، "البلتاجي: الدستور الذي يُحصن القتال.. مكانه صناديق القمامة وليس لجان الاستفتاء". وفي عدد ٣ ديسمبر أعدت الجريدة ملف خاص عن الدستور شعاره (صورة لكتاب اسمه

دستور العسكر وجناتها جملة لا تعطى شرعية للانقلاب قاطع الاستفتاء).

^{١٩} غالباً ما تفرّد الجريدة مساحات ومواقع مميزة للمقالات الناقدة لحزب النور، وقد كان أشد مقالات الجريدة هجوماً على حزب النور، هو مقال لكامل عبد الفتاح في ٣ نوفمبر بعنوان "فقه الفروج"، قال فيه: حزب النور وسلفييه اختزلوا العقيد الإسلامية في المسافة بين السرة والركبة، عقولهم مدفونة في طين القرون الوسطى، لا يشغلهم سوى فقه الفروج والأرجام.

^{٢٠} عبرت الجريدة عن موقفها المؤيد للجنة وللدستور في أكثر من موضع وباكثير من طريقها أبرزها الإعلان عن الموقف الرسمي للجريدة في افتتاحيتها يوم ٢ ديسمبر، واصفه مواد الدستور المعدل بأنها تعبر إلى حد كبير عن روح الثورة.. فليس أشد تعبيراً عن الإرادة الشعبية الكاسحة التي عبرت عنها الملايين في ٣٠ يونيو إلا الإقبال غير المسبوق على المنجز الأول في خارطة الطريق وتسجيل الموافقة عليه بنسبة عالية تؤكد بالفعل أنه دستور الثورة.

^{٢١} أقرأ مقال علاء عربي "نقيب الصحفيين يحبس الصحفيين (٣ نوفمبر)، ومقال مواد الإعلام في الدساتير المصرية للكاتب نفسه في ١٢ نوفمبر، ومقاله في ١٧ نوفمبر، وآخر للكاتب نفسه في ٢٧ نوفمبر بعنوان "الجريات بين مبارك مرسي".

^{٢٢} راجع تحقيق صحفي بعنوان "إعلاميون: مادة جرائم النشر والعلانية في الدستور تقييد الإعلام" عدد ١١ نوفمبر، وتحقيق بعنوان "الفنانون يرفضون مادة جرائم النشر والعلانية في الدستور" عدد ١٤ نوفمبر.

والفلاحين، بشكل متوازن أتاح المجال للأطراف المؤيدة والمعارضة.^{٢٣}

– الحملات الإعلانية:

جاءت الحملات الإعلانية مكررة في الإذاعات والقنوات التلفزيونية،^{٢٤} ومعدل تكرارها ملفت للانتباه، ولكن الجدير بالذكر أن معظمها غير معلوم المصدر أو جهة الإنتاج،^{٢٥} ونادراً ما توضح الوسيلة الإعلامية أن هذه المساحات هي مادة إعلانية مدفوعة الأجر.^{٢٦} ومن الجدير بالذكر أن معظم الحملات الإعلانية بدأت الترويج لدعم الدستور قبل الانتهاء من إعداد مسودته النهائية، بما في ذلك القنوات المملوكة للدولة، التي حشدت للتصويت بنعم على الدستور (بشكل صريح) منذ ٢٣ نوفمبر وذلك بعد أن اعتمدت لفترة على أسلوب الخداع البصري والاستمالات العاطفية، مستخدمة كلمة "نعم" المكتوبة باللون الأخضر والمصحوبة بعلامة (✓)، والمشابهة تمامًا للعلامة الموجود في استمارة الاستفتاء على الدستور، على اعتبار أن المشاركة في الدستور تمثل (نعم) لثورة ٣٠ يونيو وثورة ٢٥ يناير!^{٢٧} معتمدة على الربط الشرطي بين تأييد ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو،^{٢٨} وبين قبول الدستور بغض النظر عن محتواه، وهو حرفياً ما قدمته حملة "خليهم يعرفوا شعبنا خليهم يعرفوا حجمنا" والتي تداولتها جميع وسائل الإعلام تقريباً، والتي قالت نصّاً: "ده مش هيكون أحسن دستور، وبغض النظر عن اختلاف الرأي في الدستور، الاستفتاء رسالة للعالم أكثر منها مجرد اختلاف".

وتدريجياً صنعت الحملات الإعلانية ارتباط شرطي أخرب بين نبذ العنف ورفض الإرهاب وبين قبول هذا الدستور،^{٢٩} في رسالة مضمونها أن المشاركة في الدستور تعني وقف جرائم الإرهاب، فأصبح شعار الحملة "لا للظلام، لا للإرهاب، شارك في الدستور". ومن الجدير بالذكر أنه في ١١/٩ أذاعت قناة الحياة إعلاناً يبدأ بجملة "الإرهاب لا دين له وإلى جوارها شعار "رابعة"، وصور لضحايا الإرهاب. ثم يدخل صوت حشود ٣٠ يونيو. ثم جملة "لا للظلام" سوداء صغيرة و"نعم للدستور" بيضاء كبيرة والإمضاء شعب ٣٠ يونيو. الغريب أن الإعلان تم تغييره في اليوم التالي ١١/١٠ لتتغير جملة "نعم للدستور" لتصبح "شارك في الدستور" وأضيف شعار الحملة "مصريين ييحبوا بلدهم".

^{٢٣} راجع أعداد الجريدة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ نوفمبر.

^{٢٤} تعد قناة **CBC** هي القناة التلفزيونية الوحيدة التي لم ترد بها أية إعلانات تتعلق بالدستور خلال فترة الرصد. الإعلان الوحيد الوارد فيها بدء يوم ١١/٢٨ هو إعلان من المجموعة الأسرية المتلازمة "داون"، والذي يضم مجموعة من ذوى الاحتياجات الخاصة يعلنون عن رغبتهم في حقهم في الدستور، حملة بعنوان (زنى زلك).

^{٢٥} أغلبها مَوْع باسم "مصريين ييحبوا مصر"، ولكن لم تكشف أية جهة إعلامية عن هويتهم، بينما توجد حملة إعلانية واحدة من إنتاج مركز العقد الاجتماعي تسمى حملة "دليل المواطن لفهم الدستور" وأخرى يقدمها أحمد زويل من إنتاج مركز أخبار مصر، وفيما عدا ذلك يتم تجهيل جهة الإنتاج. يذكر أنه من أول ديسمبر بدأت اللجنة العليا للانتخابات في إنتاج إعلانات للتوعية بضرورة تحديث بيانات الناخبين، أو تسجيلهم في الكشوف الانتخابية.

^{٢٦} على مدار فترة الرصد، كانت قناة الحياة (بدءاً من ٢٥ نوفمبر) وقناة **MBC** (مصر) بدءاً من ١٢ نوفمبر) هما القناتان الوحيدتان اللذان وضعا كلمة "مادة إعلانية" على بعض إعلاناتهما عن الدستور، ولكن بعد فترة ليس بقصيرة من تداولهما الإعلانات نفسها دون الإشارة لكونها مواد إعلانية.

^{٢٧} أغلب الحملات الإعلانية استخدمت (نعم لـ ٣٠ يونيو و ٢٥ يناير) على النحو المشار إليه، وكانت أولى الحملات التي لجأت لهذه الطريقة "حملة خليهم يعرفوا شعبنا، خليهم يعرفوا حجمنا" والتي يبدأ إعلانها بجملة "هتختلف على الدستور" حيث أذيعت في كل الوسائل التلفزيونية والإذاعية تقريباً، والجدير بالذكر أن صيغة معدلة من هذه الحملة ظهرت أولاً على الفضائية المصرية بدءاً من ٢٣ نوفمبر أضيفت إليها جملة: ده مش دستور هيكون كامل الأوصاف لأن الكمال لله وحده...لا للظلام نعم للدستور. مصريين ييحبوا بلدهم". لتتحول الحملة من الدعوة للمشاركة للدعوة للتأييد.

^{٢٨} ظهر إعلان عن الدستور في يوم ٢٠١٣/١٢/٣ أذيع إعلان عن الدستور أثناء الفواصل خلال "برنامج آخر كلام"، بدأ الإعلان بعرض صور لبعض شوارع القاهرة، ثم صورة لمسجد وصوت الأذان، مع صورة الكنيسة وأصوات أجرسها، ثم تأتي صورة لافتة بالشارع مكتوب عليها "المشاركة في الدستور، يعنى "نعم" – بالأخضر - ٣٠ يونيو و ٢٥ يناير، ثم تأت امرأة "حامل"، وتجلس على إحدى المقاعد بالشارع ويلغو صوت مولود جديد، فتمتلئ الشاشة بنبيران جراء انفجار مفاجئ، ثم تصبح الشاشة سوداء، وفي الخلفية صوت وزير الدفاع يقول: كل من يحمل السلاح، يقهر شعبه، احنا موجودين عشان نمنع ده، ونحارب ده، ونقاتل في سبيل ده". ثم صور لـ ٣٠ يونيو، وجملة مكتوبة "لا للظلام"، "شارك في الدستور" "مصريين ييحبوا بلدهم". مدة الإعلان دقيقة و ٢٩ ثانية غير محدد جهة الإنتاج، يذاع في فواصل برنامج آخر كلام/ONTV.

^{٢٩} في قناة النهار وقناة **MBC** (مصر) بدءاً من ١٠ نوفمبر) ظهر إعلانين عن الدستور، الأول يبدأ بمشهد مقتل اللواء نبيل فراج في أحداث كرداسة وصور بعدها لتجمعات ٣٠ يونيو مصحوبة لعبارات لا للإرهاب (بجوارها علامة رابعة بالدماء) ثم جملة بمساحة الشاشة (لا للظلام شارك في الدستور - شعب ٣٠ يونيو - مصريين ييحبوا بلدهم)، والثاني يبدأ بمقتل الطفلة مريم نبيل بعبادة كنيسة العذراء بالوراق ثم تكتب جملة لا للإرهاب (بجوارها علامة رابعة بالدماء) والشعار (لا للظلام شارك في الدستور).

وعلى هذا النحو وظفت الحملات الإعلانية كراهية تنظيم الإخوان المسلمين، بشكل واضح في حملتها لدعم الدستور، وإن جاء الربط بينهما بعيداً تماماً عن محتوى الدستور، ففي إعلان يبدأ بأحد أهداف المنتخب الغاني في لقائه أمام المنتخب المصري، يقول التعليق الصوتي: "الحكاية مش إخوان.. الحكاية ٦ اجوان"، ومشهد يعرض جانب من مدرجات مشجعي المنتخب الغاني ويظهر فيها إشارات رابعة ثم يعلق الإعلان "الإخوان يشجعون المنتخب الغاني ضد المنتخب المصري"، "بيترئوا على مين.. وكأهم مش مصريين"، ويظهر على الشاشة جملة "هننزل عشان نقول نعم لـ ٣٠ يونيو و ٢٥ يناير" والمعلق "زي ما نزلنا في ٦/٣٠ هننزل ونستفتي على الدستور، خليم يعرفوا حجبنا"، وتظهر على الشاشة جملة "لا للظلام.. شارك في الدستور - مصريين بيحبوا بلدهم"^{٣٠}.

انفردت القنوات المملوكة للدولة بإعلانات أبطالها هم أعضاء لجنة الخمسين، وقد يكون من البديهي أنه وإن كان المروجون للدستور هم صانعوه فهو في مضمونه دعوة للتصويت بنعم على الدستور. وقد كان شعار هذه الحملة جملة يرددها رئيس لجنة الخمسين: (نحن نهمد لعصر جديد والحفاظ على مصالح الشعب بكل فئاته هدفه وغايته) وتكتب على الشاشة جملة (الدستور مستقبل مصر).^{٣١}

– غياب التنوع والتوازن في عرض الآراء، وانحياز الإعلاميين:

تكرر ظهور أعضاء لجنة الخمسين خلال فترة الرصد في معظم الوسائل الإعلامية،^{٣٢} أما المساحة المخصصة لمعارضتي لجنة الخمسين أو الرافضين لتعديلاتها الدستورية –ولو جزئياً– ضعيفة نسبياً (تقل تدريجياً كلما اقترب موعد الاستفتاء)، ناهيك عن استخدام الصور والديكورات للحشد للتأييد للدستور من جهة،^{٣٣} وتقايس الإعلاميون (وخاصة المذيعين) عن طرح وجهات النظر المعارضة لآراء الضيوف، المؤيدة غالباً للجنة وللدستور الصادر عنها من جهة أخرى، في تخاذل مهني عن فكرة التنوع والتوازن. وإن تحفظ الضيوف على بعض مواد الدستور، تحاشى (الإعلاميون) غالباً مجرد سؤال الضيف عن المواد محل التحفظ والاكتفاء بالتأكيد على دعم الضيف للدستور ككل، بل قد يتخذ الإعلامي موقف المدافع عن اللجنة، بوصف المواد محل التحفظ بأنها مجرد مواد انتقالية، أو مواد مؤقتة، تستدعيها المرحلة، أو مواد جامعة مانعة.^{٣٤}

ومن المثير للانتباه تبني الإعلاميون لوجه نظر محددة والدفاع بعنف عنها، حتى ولو اعترض عليها الضيف، أو المتلقي،^{٣٥} بل وصل الأمر لأن يسئ المذيع للمتلقى بسبب رأيه المخالف لموقفه، على إذاعة مملوكة للدولة!^{٣٦}

^{٣٠} هذا الإعلان تكرر إذاعته على مدار فترة البث بشكل يومي على قنوات: النهار، الحياة.

^{٣١} بدأت هذه الحملة الإعلانية على القنوات المملوكة للدولة (القضائية المصرية والتيل للأخبار) في منتصف نوفمبر تقريبا، ولم ترد على أي وسيلة إعلامية أخرى.

^{٣٢} تعد قناة ONTV في الوسيلة الأكثر استضافة لأعضاء من لجنة الخمسين.

^{٣٣} قناة النيل للأخبار بداية من ٢٠ نوفمبر قامت بتغيير ديكور الأستوديو ليصبح عبارة عن صورة تحمل علم مصر وكتاب موضوع عليه "دستور مصر الجديد"، وخلال نشرة الأخبار تتغير الخلفية وراء مذيع النشرة فقط أثناء عرض أخبار لجنة الخمسين لتظهر كلمة دستور جمهورية مصر العربية بخط كبير في المنتصف على شريط طويل على هو علم مصر ومكتوب على العلم الجملة نفسها.

^{٣٤} محمد أبو خيبر، برنامج كلام بالمصري، إذاعة ٩٠:٩٠، حلقات ٤ و ٢ ديسمبر تعليقا على تحفظ الضيوف وبعض المستمعين على مواد المحاكمات العسكرية.

^{٣٥} أبرز مثال على ذلك هورد المذيع احمد موسى في حلقة برنامجه "أم الدنيا"^{٣٧} على راديو مصر في ١ ديسمبر على اعتراض احد المستمعين توجيه المذيع للجمهور للتصويت بنعم دون إبداء أسباب أو شرح وافي للمواد، بل وقبل إقرار النسخة النهائية من الدستور قائلا (سيادتك بتغلط نفس غلطة الإخوان بتقول للناس قولوا نعم وخلص) وقد جاء رد موسى كالاتي) أنا يقول نعم لسبب واحد لأن الجانب الآخر هذا التنظيم الإخواني التركي القطري شغال دلوقتي وأنا بكلم حضرتك الآن..... هو يقول لا لمصلحته هو، هو عايز يفشل خارطة الطريق، هل حضرتك مع إفشال ثورة ٣٠ يونيو؟، وإذا كان على الشرح نشرحك الدستور من هنا لحد الاستفتاء) الجدير بالذكر أن المذيع نفسه ذكر في الحلقة نفسها أن هذا الشرح سيكون هدفه تقتنع "ليه هتقول نعم" مشيرا إلى أن راديو مصر -وهو راديو مملوك للدولة- (٢٤ ساعة تغطية حية للدستور، وهنقول مادة مادة وهنجيب خبراء، وهنقولك المادة دي إيه وهنقول نعم ليه، راديو مصر مهتم بالموضوع ده جدا) وقد احتتم المذيع حلقة بـ "هننزل عشان نستفتي آيوة هننزل بإذن الله، طب وهنقول نعم ليه اهقولك نعم عشان لا معناها عودة هذا الحكم والتشكيك في ثورتك، إنت عايز حد يشكك في ثورتك اطمعاً لأ".

الإجابة نفسها قالها مقدم برنامج ٣٠/٢٥ ONTV في حلقة ٤ ديسمبر: الأول هتكلم على نقاط الدستور علشان لما نقول "نعم" في الدستور نقول نعم على بيته، مش بس ولاء عاطفى لـ ٣٠ يونيو ولا ولاء سياسي لـ ٢٥ يناير.

^{٣٦} رامي رضوان، برنامج كلام وسط البلد، راديو مصر، حلقة ٢١ نوفمبر، الساعة ٢٣:١٥، تعليقا على رسالة لأحد المستمعين تقول "مرسي رئيسي وسيظل دائما فوق الجميع"، ثم قالت المذيعة "مش هافدر اكمل الرسالة لأن فيها الفاظ"، فعلق المذيع ضاحكا: "الفاظ؟ وهو يتحدث عن مرسي رئيسي الرجل اللي حافظ القرآن خستت يا ابن ابي شفلحة".

ناهيك عن تعمد وصف المذيعين لمواد الدستور بالعظيمة، والمحترمة^{٣٧} أو الاعتماد على مدح اللجنة وتعديلاتها وأعضائها في المقدمات^{٣٨} والتعليقات على الضيوف، أو ختام الحلقات^{٣٩} وحشد الجماهير مباشرةً للتصويت بنعم على الدستور قبل أن يتم الانتهاء من إعداده، وتحسم مواده الخلافية.^{٤٠} أو استخدام بعض الأسئلة الإيحائية لاستنطاق الضيوف مثل: "يعني حضرتك مع إن الناس تنزل الاستفتاء بكثافة وتقوم نعم للدستور؟"^{٤١}، أو مقدمة برنامج هنا العاصمة لضييفها في ٢٥ نوفمبر "هل ستصوت بنعم أم لا علي الدستور؟" فقال لها "إن هذا الدستور ثمرة من ثمرات ٣٠ يونيو لذلك أي حد شعر بأثار ٣٠ يونيو سيصوت بنعم" فسألته "إذن أنت تطالب الناس بالتصويت بنعم علي الدستور؟" فكرر "أي حد شعر بان ٣٠ يونيو حققت أمان سيصوت بنعم".

كما أن معظم القضايا الخلافية التي يفترض أن يلعب الإعلام الدور الأكبر في طرح وجهات النظر المختلفة حولها، كان لمقدمي البرامج مواقف واضحة مسبقة منها، فعلى سبيل المثال أعرب مذيع برنامج ممكن على قناة CBC عن سعاداته البالغة لمقترح إلغاء مجلس الشورى،^{٤٢} وكذا مذيع برنامج آخر النهار على قناة النهار الفضائية.^{٤٣} هذا على الرغم من إعداده -بعد أيام من تصريحاته المؤيدة للإلغاء- فقرة حوارية جمعت بين مؤيدي إلغاء المجلس ومعارضيه القرار، وأدار حوارًا متوازنًا فيما بينهم.^{٤٤} وكذا أعدت قناة الحياة فقرة مشابهة في ٩ نوفمبر حول الموضوع نفسه راعت التوازن في الآراء بين الحضور.

أما مذيع برنامج دستور بلدنا على الفضائية المصرية وجه سؤالاً لبعض المعارضين على مواد النشر قائلاً: "بالنسبة لحرية الإبداع وكلنا مؤيدين لحرية الإبداع لكن أحياناً بعض المبدعين يفهموا حرية الإبداع إنه ممكن أن يطعن في الذات الإلهية حاشا لله، ويتصور إن ده قمة الإبداع وإن أنا علشان أكون مبدع لازم انكش شعري هو حر طبعاً وأسهر طول الليل وأسير عكس التيار حتى فيما يمس عقائد الناس؟"

أما مذيع برنامج ملفات ساخنة في ٢٢ نوفمبر فأجابت نيابة عن الضيف عن سؤالها هل نحن الآن في حاجة

^{٣٧} كريم الجميدي، برنامج عيشها بشكل ثاني، راديو نجوم أف ام، حلقة ٢ ديسمبر، وأيضا أحمد موسى، برنامج أم الدنيا، راديو مصر، حلقة ١ ديسمبر
^{٣٨} على قناة الفضائية المصرية افتتح مذيع برنامج دستور بلدنا حلقة ٢٤ نوفمبر قائلاً: دستور يبدو من المناقشات العميقة التي دارت حوله انه دستور يلي طموحات الشعب ويحيى حقوقه ويحفظ حرياتهم وكرامتهم ولا يميز بينهم، يعلي من شعب مصر ويعلم مرحلة جديدة في تاريخها. هذا الانجاز تسعى خفايش الظلام من الاخوان ومن يؤيدهم من الارهابيين في الداخل والخارج بكل جهودهم لمنع وصول الدستور لمراحله الاخيرة: لأن التصويت على الدستور يعني انتشاش هؤلاء دون رجعة واستكمال خارطة الطريق بلا عودة، والوصول بسفينة الوطن إلى بر الأمان. اما على قناة سي بي سي قدمت مذيع برنامج هنا العاصمة في ٢٣ نوفمبر احد اعضاء لجنة الخمسين، بانها اللجنة لجنة بتشتغل شغل من نارو وشغالين صبح وظهر وليل عشان يطلعنا دستور يليق بهذة البلد، في يوم ٢٠/١٢/٣ في تقديم لميس الحديدي لعمرو الشوكي في برنامج هنا عاصمة: معنا انهاردة احد ابرز المجاهدين في لجنة الخمسين عشان انا بصراحة بعترهم كلهم مجاهدين كلهم. ابراهيم عيسى مقدمة برنامج ٢ ديسمبر: الدستور جانا، وفرحنا به، ثم قالها وهو يغنى، واستطرد قائلاً: "اتمنى إنه يكون بعد الدستور عيد"، ثم استكمل قائلاً: "الحقيقة أنا مهتم جداً بال ٥٣، حيث وصل عدد الناخبين إلى ٥٣ مليون ناخب، و٣٠ ألف للحقيقة، وهما ال ٥٣ اللى على عاتقهم واكتافهم وأصلاهم ممكن مصر تتقدم، ونبدأ مرحلة بناء جديدة، لما نقول كلنا "نعم" للدستور"

^{٣٩} كان يختتم المذيع اللقاء بجملة "الأستاذ فلان، جاي ويقولك أنا نازل أقول نعم للدستور (مذيع برنامج أم الدنيا، راديو مصر، حلقة ٣ ديسمبر) أو جملة "نبشركم المصريين إن الدكتور "فلان" راضي عن كثير أوي من مواد الدستور، وهو ولو رضي عن الدستور يبقى دستور معبر عن الثورة!" (مذيع برنامج من القاهرة على النيل للأخبار في ١٤ نوفمبر) أو كما قالت مذيع برنامج ملفات ساخنة على الفضائية المصرية في ٢٢ نوفمبر كلنا لازم نشارك في الاستفتاء.... نزولنا معنا ٣٠ يونيو لازم نحط الكلام ده كدا حلقة في ودانا، إذا كان في مادة مش مريحاني في مادة مش مريحة حضرتك. الأقباط، المرأة، اللادينيين، اي فئة فيها مادة محسساها ان الدستور ده مش رانع بالنسبة لها برضه لازم ننزل ولازم نقبل هنا الدستور. أو كما تختم مقدمة برنامج هنا العاصمة مداخلاتها مع أعضاء لجنة الخمسين بجملة " نتمنى ان يحصل الدستور على قبول شعبي.

^{٤٠} رغم ان بعض الاعلاميين كان لديهم تحفظ على هذه المواد (راجع برنامج اخر النهار حلقة ٢١ و ٢٢ و ٢٧ نوفمبر)، وبرنامج الحياة اليوم (قناة الحياة حلقات ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ نوفمبر) إلا ان الحوار حول هذه المواد غالبا ما كمن بنتهي بضرورة أن تكون يد واحدة وإن اختلفنا التفاصيل، وهو ما يلخصه كلمة لميس الحديدي في ٣٠ نوفمبر: "ياريت نبص للدستور كنفسفة عامة مش مواد، اكيد في مواد مش هتكون عجباننا اوي بس ما نرفض الدستور عشان مادة مش عجباننا اوي إلا بقى لو مادة فارقة بين الشمس والقمر مثلا، لكن ماينفكش نرفض الدستور على مادة واحدة او نقله على مادة واحدة لازم نبص على الفلسفة متكاملة الأول. ده دستور جاي في فترة فيها انقسامات كثير لكن يحاول برضي جميع الاطراف ولكن لم يرضي جميع الاطراف وكان حازما حاسما. ويجب ان احبي السيد عمرو موسى على صبره ومصابرته"

^{٤١} مقدم برنامج مصر أم الدنيا، راديو مصر، حلقة ٣ ديسمبر.

^{٤٢} في حلقة ٧ نوفمبر وفي اتصال هاتفى مع أحد الأعضاء المؤيدين لإلغاء المجلس مجلس الشورى قال: "يج" قلنلكم مفيش مجلس شورى إن شاء الله" "أباركلك لأنك من ٢٣ ال لى قالوا لا لمجلس الشورى" "يعني نجيب الزير.

^{٤٣} قال في حلقة ٧ نوفمبر: اللهم لك الحمد، الحمد لله خلصنا من مجلس الشورى، رجاله والله، أنا أحبي لجنة الخمسين تحية خاصة، عمرك شفت ناس تُنثئ مجلس وبعدين تدور له على اختصاصات.

^{٤٤} قناة النهار، برنامج اخر النهار، حلقة ١١ نوفمبر

لقضاء عسكري، وتحديدًا في حالة إفشاء صحفي لمعلومات عسكرية.قائلةً (لا ده يحاكم في قضاء عسكري، لو عايز رأيي ده يحاكم في قضاء عسكري).

– الانتقائية في تناول الإعلام وتجهيل المصادر:

خلال فترة عمل لجنة الخمسين انصب اهتمام وسائل الإعلام على مواد وقضايا محددة وضيقة ومكررة، فكان من الملفت أن تخرج نتيجة الرصد بعددٍ محدود جدًا من الموضوعات التي كانت محل اهتمام وسائل الإعلام خلال هذه الفترة دون غيرها، وهي على حسب الترتيب الزمني في الطرح وكثافة التقديم ومعدلات التكرار(مواد الهوية، إلغاء مجلس الشورى ونسبتي العمال والفلاحين، مواد الجيش والمحاکمات العسكرية للمدنيين، الديباجة ومدنية الدولة) بينما زادت بعض وسائل الإعلام على المواد السابقة (المواد المتعلقة بـ"كوتة" المرأة، وصلاحيات رئيس الجمهورية).^{٤٥}

عانت معظم الصحف محل الرصد من تجهيل المصادر، لاسيما جريدتي الوطن والشروق.

– الهجوم الضاري على تيار الإسلام السياسي، وتوظيف ذلك لقبول الاستفتاء:

اتفقت جميع الوسائل الإعلامية (فيما عدا قناة الجزيرة وجريدة الحرية والعدالة) في الهجوم الضاري على تيار الإسلام السياسي (الإخوان – حزب النور – الجماعة الإسلامية) في إطار قضية الدستور، على اعتبارهم المعرقل الرئيسي لهذه الخطوة، ناهيك عن تعمد الربط بين الإرهاب والإخوان في معظم الحملات الإعلامية المزمّنة بإشارة رابعة الملطخة بالدماء، والداعية للمشاركة في الدستور كوسيلة لمواجهة إرهاب الجماعة ومخططها.^{٤٦} وعلى الجانب الآخر استخدمت جريدة الحرية والعدالة وقناة الجزيرة الأساليب نفسها إزاء التيارات المعارضة لجماعة الإخوان المسلمين، والمؤيدة لتطورات ٣٠ يونيو ومسودة الدستور المطروحة للاستفتاء،^{٤٧} سواء من خلال الربط بين دعاوى رفض أو مقاطعة الدستور والمشاهد الدموية في أحداث فض اعتصام ميداني رابعة وميدان النهضة،^{٤٨} أو الهجوم على مؤيدي الدستور – بما في ذلك حزب النور –^{٤٩} واتهامهم بالعمالة والخيانة.^{٥٠}

ظهور حزب النور في وسائل الإعلام في سياق قضية الدستور، جاء محدودًا للغاية مقارنةً بأحزاب أخرى، كما أن الحديث عن موقف ممثلي الحزب في لجنة الخمسين كان غالبية سلبياً، سواء في مقالات الرأي والصحف،^{٥١} أو في مقدمات وتوصيفات وتعليقات متحيزة للمذيعين ضده، ناهيك عن تكرار عدد من الأخطاء المهنية في إدارة

^{٤٥} قناة CBC وتعيداً برنامج هنا العاصمة الأكثر اهتماماً واعتراضاً على هذه المادة، ففي حلقة ٢٤ نوفمبر جاءت جملة على الشاشة للتعريف بالنص الدستوري الخاص باختيار رئيس الوزراء ولكن قبل عرض نص المادة ظهرت جملة "النص المقترح يضعف سلطات رئيس الجمهورية ويعطل تشكيل الحكومة" وعلقت المذيعة على المادة بأن هذه المادة ستحول مصر إلى دولة فاشلة. ٩٠ يوم سوف تتجمد البلاد ويحصل لها شلل". "...." المادة دى كويسه لو بترسم خريطة على الورق أو بتلعب شطرنج، فالأحزاب غير مؤهلة أصلاً لمثل هذه المهام"، "إفرض أغلبية البرلمان ما وفقتش يضطر الرئيس انه يرضخ لرأى أغلبية البرلمان بقى ولا إيه "!!؟؟" "مش عشان مصالح حزبية داخل لجنة الخمسين نشل الدولة"، "أنا لا أريد رئيس فرعون ولا أريد أيضاً رئيس طرطور"، "أنا معرفش الأغلبية دى بتاعت البرلمان جايه منين"

أما تعليق مقدم برنامج ٣٠/٢٥ على قناة ONTV في حلقة برنامجه بتاريخ ٢٤ نوفمبر على المادة نفسها فكان: "كأن اللجنة بتعمل دستور لمحمد مرسي، كأنهم عايزين يعملوا الرئيس اللي جاي ملكه إنجلترا، بيعملوا الدستور اللي جاي عشان يهزقوا الرئيس اللي جاي ويخلوه "شُرابة حُرَج"، لا يعرف ولا يكلف ولا يحاسب، وكل واحد معدي يشيل حته من صلاحيات الرئيس، زي الحته بتاعت النظام البرلماني دي مسخرة"

^{٤٦} راجع الجزء الخاص بالحملات الإعلامية في هذا التقرير ص ٦.

^{٤٧} على سبيل المثال لا الحصر: نعت ضيف قناة الجزيرة وثيقة الدستور بالوثيقة الأثمة في ٢٩ نوفمبر، كما وصف أحد ضيوف برنامجها سكرتير التحرير في حلقة ١ ديسمبر الدستور بأنه: دستور محصلش الأومليت، صفقة رشوة مش دستور" مطالباً كل مصري "محترم" بمقاطعته

^{٤٨} أغلب الفواصل على قناة الجزيرة هي لقطات مناهضة لـ ٣٠ يونيو وداعمة للشريعة الدستورية، من خلال عرض صور من فض الاعتصام، وروايات ضحاياها.

^{٤٩} انتقدت قناة الجزيرة أداء الحزب أكثر من مرة، راجع برنامج مصر بين طريقين حلقات ٢٢ نوفمبر وحلقة ١ ديسمبر. وأنظر أيضاً جريدة الحرية والعدالة

^{٥٠} في ٤ ديسمبر اتهم أحد ضيوف برنامج بلا حدود لجنة الخمسين بالخيانة لمصر ولشعب مصر، والعمالة للجيش، وأكد المذيع على كلمة الضيف (نعم معك حق)

^{٥١} في مقال لعمدي رزق في المصري اليوم صفحة ١٢ عدد ٩ نوفمبر بعنوان "حزب النور خلاها ضلمة خالص": لعبة حزب النور باتت مكشوفة... ما يمارسه الحزب من تخريب متعمد باللجنة لا يقل عن تخريب الإخوان خارج اللجنة.

الحوار منها (عدم العدالة في توزيع المساحات،^{٥٢} الأسئلة الهجومية أو الإيوائية، القفز على الحقائق وإصدار الأحكام، والتهكم والسخرية من أعضاء الحزب^{٥٣}.... إلخ). كما حصر الإعلام ذكر الحزب في عدد محدود جداً من المواد والموضوعات مثل (موقف الحزب من مواد الهوية، موقفه من "الكوتة"، المساواة بين الرجل والمرأة،^{٥٤} أو عدم وقوف ممثله أثناء السلام الوطني".

– تراجع الاهتمام بالمرأة وانحسار الخطاب الطائفي:

اتفقت جميع وسائل الإعلام على تهميش دور المرأة في صياغة هذا الدستور، فجاءت نسبة الاستعانة بالمرأة كمصدر للأخبار، أو الحديث عن مواقفها من الدستور أو مجرد مشاركتها في مناقشة المواد التي تتعلق بحقوقها محدودة جداً، مقتصرة على شخصيات مكررة^{٥٥} وبمساحات قليلة جداً، مقارنةً بإجمالي المساحة المخصصة لتناول الدستور ككل أو بعض مواده "الخلافية".

لم يبرز البعد الطائفي في التغطية الخاصة بالدستور بشكل واضح (على عكس دستور ٢٠١٢) واقتصر الأمر على التلويح بالخطاب الطائفي في المواد المتعلقة بالشريعة الإسلامية (مواد الهوية). إلا أنه على الجانب الآخر استمرت جريدة الحرية والعدالة وقناة الجزيرة في التلويح بالبعد الطائفي و"صفقة" المسيحيين مع السلطة الحالية: كسند أساسي في الحشد لرفض الدستور. ففي عدد الجريدة الصادر في ١٢ نوفمبر ذكرت العناوين: إيهاب رمزي يطلب مقابل وقوفه مع الانقلاب وضد الشرعية، يطلب مقابل الخيانة. وفي عدد ١ ديسمبر كتب جمال عبد الستار محمد مقالاً في الصفحة الثامنة بعنوان "إلى متى الهوان يا أزهري؟! جاء فيه: "ماذا دهاك حتى يخرج سفلة النصارى يريدون دستوراً لا أثر فيه للإسلام؟! ويجاهرون بذلك في وسائل الإعلام، وتصل الوقاحة بقساوستهم أن يهددوا بالانسحاب من خمسينية البيغي والضلال!".

الأمر نفسه تكرر على قناة الجزيرة في سؤال توجيهي طرحه مذيع برنامج مصر بين طريقتين في حلقة ١١ نوفمبر حيث سأل ضيفه: هل وعدت الكنيسة الأرثوذكسية بشيء قبل الانقلاب العسكري للمشاركة وأن يظهروا في مشهد الانقلاب العسكري تحديداً في بيان الفريق السيسي ٣ يوليو والآن يريدون أن يأخذوا ما وعدوا به فيما يخص الدستور والكوتة... هل تتوقع؟.

الجدير بالذكر أنه بعد جلسة التصويت على الدستور، اهتمت قناة الجزيرة بإبراز اعتراض الأقباط على "تحريف الدستور"^{٥٦} مبرزاً على شاشتها خبراً من جريدة الوطن،^{٥٧} الأقباط يتهمون لجنة الخمسين بتحريف الدستور، والاحتفاظ به على الشاشة لمدة طويلة.

– قانون التظاهر والهجوم على أعضاء الخمسين المتضامنين مع المتظاهرين:

اتفقت معظم القنوات في الهجوم على أعضاء لجنة الخمسين الذين جمدوا عضويتهم: احتجاجاً على القبض على المتظاهرين في أحداث مجلس الشورى، وقد اتخذ هجوم بعض الإعلاميين مناحي عنيفة وتوصيفات غير

^{٥٢} انتقد نادريكار تكرار مقاطعة المذبة له في برنامج لقاء السبت، راديو ٩٠:٩٠، حلقة ٢٣ نوفمبر، وقال "اسمعي لي اكمل كلامي" وفي مرة أخرى انقي بتصادري على رايني"
^{٥٣} على سبيل المثال لا الحصر: راجع حلقة برنامج كلام وسط البلد على راديو مصر ٢ ديسمبر، حلقة برنامج ٣٠/٢٥ على قناة ONTV في ٢ ديسمبر، وبرنامج هنا العاصمة قناة CBC يوم ٢ ديسمبر وغيرها، وقد كان أغلبها بسبب عدم وقوف ممثله أثناء السلام الوطني في اجتماع اللجنة.
^{٥٤} على سبيل المثال لا الحصر: كازكتير المصري اليوم ١٢ نوفمبر: يصور الكاريكاتير رجل ملتحى يتحدث أمام ميكروفون قائلاً "مساواة؟!..!..! له إن شاء الله؟! ناقص تقولي عندهم
يدين ورجلين ومخ زي اللي عندنا".

^{٥٥} أكثر الشخصيات النسائية المكرر الاستعانة بها في وسائل الإعلام كانت ميرفت التلاوي وتباني الجبالي وهدى الصدة

^{٥٦} برنامج سكرتير التحرير، قناة الجزيرة، حلقة ٤ ديسمبر

^{٥٧} جدير بالذكر أن جريدة الوطن هي الأشد هجوماً على تنظيم الإخوان المسلمين، وغالبا لا تنطرق قناة الجزيرة لأخبارها إلا الأخبار التي تنتقد لجنة الخمسين.

مهنية. وصلت إلى حد الاتهام بالعمالة والتأمر ضد مصلحة البلاد،^٨ ووصف موقفهم بـ"التفاهة وشغل العيال"^٩ والتحدي للسافر للدولة.^{١٠} كما استخدم بعض مقدمي البرامج نمط الأسئلة الإيحائية لدفع المستمعين والضيوف للهجوم على المتظاهرين والمتضامنين معهم مثل سؤال مذيع برنامج "مكملين وانتو مروحين" على إذاعة ٩٠:٩٠، حلقة ٢٧ نوفمبر: "تفسر بأية إن الناس اللي بتنتقد فض اعتصام الإرهابيين هم بردوا اللي ينتقدوا قانون التظاهر؟"^{١١} أو السؤال الاستنكاري الافتتاحي لمذيع برنامج "آخر النهار" على قناة النهار حلقة ٢٦ نوفمبر "لكن يبقى سؤال لهم هل المفروض يتم تطبيق قانون التظاهر ولا المفروض نزل لكسره، هل إحنا في مرحلة المفروض إن إحنا فاتحين الباب للاعتراضات اليومية ولا محتاجين نلملم الأوراق ونعبر بالمسيرة؟" أما مذيع برنامج يهدوء على قناة CBC فافتتح حلقاته في ٢٦ نوفمبر بسؤال استنكاري: "بالله عليكم ما المنطق في هذا الموقف، يعنى إزاي اللجنة اللي بتضع الدستور تعترض على قوانين البلد؟"^{١٢}

أما مقدم برنامج ٣٠/٢٥ على قناة ONTV، فافتتح حلقاته يوم ٢٦ نوفمبر تعليقا على تجميد بعض الأعضاء عضويتهم: "كأن اللجنة نشطاء في العين السخنة، أي واحد في اللجنة يبذل أبونا علشان في لجنة الخمسين انتوا فاكرين نفسكو إيه؟ ولجنة الخمسين عايزاه يبتزنا! عايزين يمشوا مع ألف سلامة" وأضاف "انتوا بتبرجوا عايزين تبيعوا مستقبل مصر"، وفي الحلقة نفسها استخدم المذيع في قراءة الأخبار لفظ "لجنة المنسحيين" عوضا عن لجنة الخمسين، كما وصف بيان معلقي العضوية في حلقة اليوم ذاته بـ"بيان المنسحيين بيان هزيل ودي مراهقة متأخرة"، واستمر مقدم البرنامج في حديثه الحاد قائلا "لجنة الخمسين يزايدوا علي أبونا، دستور فاشل".^{١٣}

الخلاصة

تعاكس الإعلام عن القيام بأدوار مختلفة كان منوطاً به أن يؤديها خلال المرحلة الأولى من الاستفتاء، والخاصة بتغطية أداء لجنة الخمسين. حيث كان يُفترض خلال هذه الفترة أن يقوم الإعلام بدور المراقب البديل عن المواطن على أداء اللجنة، بدءاً من تشكيلها مروراً بقراراتها ومقترحاتها وأهم الخلافات ووجهات النظر المختلفة بين أعضائها، وألا ينحرف إلى ساحة مدح أو ذم الأعضاء بناءً على مواقفهم، ومدى توافقها مع رأي الإعلاميين ووسائلهم الإعلامية.^{١٤} كما كان منوطاً بالإعلام في هذه المرحلة أن يطرح الرؤى المستقبلية المختلفة للمراحل المقبلة من عملية الاستفتاء، كأن يبحث الإعلام ضمانات نزاهة عملية الاستفتاء، أو إلى أي مدى تُحقق مواده أهداف وطموحات الشعب المصري بمختلف روافده وطوائفه، أو طرح السيناريوهات المقترحة حال اعتراض

^٨ المذيع احمد موسى، برنامج "أم الدنيا" إذاعة راديو مصر، حلقة ٢٧ نوفمبر، يذكر أن المذيع نفسه في حلقة ٢٤ نوفمبر كان قد انتقد المعارضين على القانون قائلا "أي حد ضد القانون فليذهب للجحيم، مفيش مظاهرات ودا مش اختراع ده بالقانون والداخلية المستولة عن تطبيق القانون".

^٩ مذيعا برنامج كلام وسط البلد، إذاعة راديو مصر، حلقة ٢٦ نوفمبر.

^{١٠} مقدمة برنامج خطوط عرضة على الفضائية المصرية حلقة ٢٩ نوفمبر: "منى سيف أخت علاء عبد الفتاح كانوا نازلين الأول ضد مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين، وده في حد ذاته تحدى سافر للدولة" ووجهت مقولتها بعنف لضيفها جورج إسحاق عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان "ولا أنت شايف إن ده حقها برضوا!"

^{١١} محمد نشأت، برنامج مكملين وانتو مروحين، راديو ٩٠:٩٠، حلقة ٢٧ نوفمبر.

^{١٢} أيضا في يوم ٢٦/١١/٢٠١٣ أثناء برنامج هنا العاصمة تعليقا على موقف لجنة الخمسين من قانون التظاهر، جاءت مداخلة هاتفية من مدحت العدل المعارض لموقف بعض لجنة الخمسين قائلا: "تم جرهم إلى ابتزاز لشق الصف، مصلحة البلد أهم من الموقف الأدبي الذي اتخذه بعض الأعضاء" فردت المذيع "ما هو ده الفخ يا أستاذ مدحت"، "هؤلاء أولى باحترام القانون" "دا فخ بيتنصب لنا، المفروض عنينا على الأعداء الحقيقيين وهم الإخوان"

^{١٣} الجدير بالذكر أن المذيع نفسه كان قد استضاف محمود بدر ومحمد عبد العزيز وأحمد عيد وعمرو صلاح (قبل الانسحاب) بيوم واحد، وقدمهم في مقدمة ثناء طويلة على اعتبارهم هم ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو.

^{١٤} كما أوضح التقرير: أيد الإعلاميين إلغاء مجلس الشورى بغض النظر عن وجه النظر المؤيدة لبقائه، ورفضوا تجميد عضوية بعض أعضاء اللجنة اعتراضا على مصادر حق مواطنين في التظاهر السلمي، بغض النظر عن رأي هؤلاء الأعضاء، ورغم أن بعض الإعلاميين تحفظوا على مادة المحاكمات العسكرية ولكنهم تعمدوا عدم استضافته معارضتها وحاولوا دفع الرأي العام لقبول الدستور مع التحفظ على هذه المادة.

الرأي العام على هذا الدستور.^{٦٥} أو أن يلتفت على أقل تقدير لخبر يقول أن المسودة التي تابع الرأي العام التصويت عليها على الهواء مباشرة، قد تبديلت وتم تعديلها قبل إرسالها للرئيس، بما يحمله هذا الخبر-بغض النظر عن صحته أو دقته- من معاني تهدد سلامة هذا الاستفتاء، وتطعن في مصداقية الإعلام الذي نقل هذا التصويت العلني وتغافل عن الخبر.^{٦٦}

لا يعتبر هذا التقرير أن كشف وسائل الإعلام عن موقفها المؤيد أو المعارض للدستور بشكل واضح، أو توجيه الإعلاميين للمتلقين للتصويت بنعم على الدستور بشكل مباشر وصريح ومتكرر هي الانتهاكات الرئيسية في أداء وسائل الإعلام- وإن كانت ثمة مشكلة مهنية في هذا الصدد- وإنما يعتبر أن المشكلة الأكبر تكمن في مصادرة وسائل الإعلام لحق الرأي العام- بمختلف طوائفه- في الاعتراض أو التحفظ على بعض مواد مسودة الدستور أو ربما على المسودة بأكملها، تحت تأثير الاستمالات العاطفية والربط غير المنطقي- المنطوي في حد ذاته على طعن في الوطنية والانتماء- بين قبول الاستفتاء وبين قضايا أخلاقية واجتماعية أخرى،^{٦٧} بعيدة تمامًا عن محتوى هذا الدستور ومدى توافقه مع طموحات الرأي العام، كما أنك لورفضت الدستور القادم فأنت تقول (لا) لثورة ٢٥ يناير، وترفض ثورة ٣٠ يونيو، وتقول (نعم) للإرهاب والظلام، بل أنت عميل وخائن وتحاول استرداد حكم الإخوان، والمصادرة على الشعب المصري الذي حسم اختياره! وحتى وإن كان لديك اعتراض على مادة أو أكثر- فهذا حقك- ولكن احتفظ باعتراضك لنفسك وقول نعم للدستور!

على الجانب الآخر تستخدم وسائل الإعلام المناهضة لما تطلق عليه "انقلاب ٣ يوليو" السياسة نفسها في مصادرة حق المواطن في إبداء الرأي، فهذا الدستور وتلك اللجنة يفتقران للشرعية، ومجرد المشاركة في هذا الاستفتاء هو خيانة للشرعية المتمثلة في دستور ٢٠١٢. ولكن من الجدير بالذكر أن هذه الوسائل الإعلامية حاولت أن تبدو أكثر توازنًا عن غيرها ولكنه كان توازنًا شكليًا، ففي تصنيف مؤيدي ٣٠ يونيو إذا كانوا معترضين على بعض مواد الدستور، وتفسح المجال لأحزاب دعمت "الانقلاب" لمجرد أنها وقعت في خلاف مع بعض أعضاء اللجنة. ناهيك عن التغيير الجذري في مواقف هذه الوسائل فتراها تدافع عن مدينية الدولة، وحق المدنيين في المحاكمة أمام القضاء المدني، بل وتركز على اعتراضات الأقباط على مواد الدستور، وتدعم مطالبهم بالشفافية وعدم التمييز، وهذا كله في سبيل الحشد ضد الدستور الذي لم يخرج للنور بعد!^{٦٨}

ولعل المشكلة الأكثر خطورة في هذا السياق هو تقديم الإعلام للمسودة المزمع تقديمها من لجنة الخمسين على اعتبارها دستور مصر، في مصادرة على الرأي العام وتوجيه مباشر باستخدام فلسفة الأمر الواقع، فقبل طرح النسخة النهائية من الدستور تخرج حملات تأييده، وبمجرد تسليم النسخة النهائية للرئيس للإطلاع، يزف الإعلام لنا خبر الانتهاء من دستور مصر.^{٦٩} ومن المؤسف أن استخدام هذا النهج في الإعلام قد يأتي بنتيجة عكسية، فقد يشعر المواطن أن رأيه تحصيل حاصل، والنتيجة محسومة فيتقاعس عن المشاركة أو يقرر-عندًا أو شغًا- أن

^{٦٥} طرح هذا السؤال أحد المواطنين في صفحة بريد القراء بجريدة المصري اليوم عدد ١٥ نوفمبر، كما طرحه عدد من مستمعي الإذاعات المصرية، بينما لم تطرحه وسيلة إعلامية واحدة على أحد ضيوفها أو مصادرها، ولم يتولى أحد الإعلاميين البحث عن إجابته.

^{٦٦} المذيع الوحيد التي التفت لهذا الحدث كانت مني الشاذلي في برنامج جملة مفيدة على فضائية MBC مصر، حلقة ٤ ديسمبر وقالت نصا: فيه تغيير مقصود مش غلطة مطبعية، أن يبقى فيه فرق بين اللي أتسلم واللي أتناقش علي الهوا دي كإثمة و حتى أكثر المدافعين عن الدستور لازم يفهموا أن ده تدليس"

^{٦٧} منها على سبيل المثال لا الحصر: تشجيع تنظيم الإخوان المسلمين لمنتخب غانا في منافسته مع المنتخب المصري، مقتل الطفلة مريم في اعتداء مجهولون على كنيسة الوراق، مقتل الضابط محمد مبروك وربط صورة الاعتداء عليه بإشارة رابعة المطلخة بالدماء.

^{٦٨} راجع الجزء الخاص بقناة الجزيرة، والجزء الخاص بجريدة الحرية والعدالة في هذا التقرير.

^{٦٩} على سبيل المثال لا الحصر راجع حلقة برنامج ممكن على قناة CBC ٤ ديسمبر قال المذيع: أرف إليكم البشارة انهينا من دستور مصر إن شاء الله. مصر أصبح لديها دستور، ولو اختلف البعض مع بعض المواد فيه، لكن هذا الدستور هو نقطة البداية في خارطة الطريق، هو نقطة البداية للاستقرار، مصر يبقى عندها دستور، بقى عندها إجراءات ديمقراطية، عندنا إجراء يسمح إن حتى لو حد مش عاجبه حاجة هتتغير في مجلس الشعب. هذا الدستور جاء في وقت ضيق جدا وحجم الجيد فيه اكتر بكثير من حجم السيئ، وحتى مش سيئ دي آراء وصياغات يمكن أن نتعامل معها، لكن أصبح لدينا دستور.

يرفض الدستور، فتأتي النتائج بعكس ما تشتبه الحملات الإعلامية الداعمة للدستور.

أخيرًا يؤكد هذا التقرير على أن صدور الانتهاكات المشار إليها أعلاه من وسائل إعلامية مملوكة للدولة يضاعف من مسئوليتها وانتهاكها للمعايير المهنية، فهذه الوسائل الإعلامية التي حشد إعلاميوها للتصويت (بنعم) على الدستور، وتعمدت برامجها وحملاتها الإعلانية تشويه وإقصاء كل من يخالف هذا الدستور، يُفترض أن تبقى معبرة عن جميع التيارات والأطراف والرؤى دون إقصاء أو توجيه.^{٧٠}

^{٧٠} على مدار فترة الرصد الممتدة لأكثر من شهر، رصد التقرير جملة واحدة لمذيعه برنامج الشارع المصري على الفضائية المصرية في ٤ ديسمبر: "باريت كلنا نقف قبل ما نحط العلامة... أيا كانت العلامة.. اقرأ الدستور واقري الدستور.. مفيش دستور يدخل الجنة ومفيش دستور يدخل النار.. اقرعوا الدستور بنفسكم وحاولوا تقررروا لنفسكم نعم أو لا".